

## التعليق على نظم صفوة الزبد - 83

لبيب نجيب

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى الله واصحابه الطيبين الطاهرين. اما بعد فاسأل الله سبحانه وتعالى ان يمن علينا بالعلم النافع والعمل الصالح - 00:00:00

وان يفقهنا في الدين وان يفتح لنا فتوح العارفين وان يرزقنا الاخلاص في الاقوال والاعمال اللهم امين فهذا لقاء متجدد في التعليق على نظم الزبد لعلامة ابن رسلان رحمة الله تعالى رحمة واسعة - 00:00:23

ونفعنا بعلمه في الدنيا والآخرة اللهم امين يقول رحمة الله تعالى وشرط بيع النقد بالنقد كما لبيع مطعموم بما لو طعم تقابل المجلس والحلول زد ان ما تماثل بجنس يتحد - 00:00:44

تقديم في الدرس الماضي الكلام حول الربا وان الربا يجري عند فقهائنا الشافعية رحمة الله تعالى في النقود وهي الذهب والفضة ويجري في المطعومات سواء كان الطعام قوتا او تفكها - 00:01:06

او كان تداويا فيجري الربا في هذه الاشياء التي هي النقود والمطعومات وطبعا الذي ورد فيه النص ان الربا يجري في البر والشعير والتمر والملح ومن خلال العلة وهي الطعم - 00:01:31

قاس فقهاؤنا رحمة الله تعالى اصنافا اخرى على الاصناف الواردة في حديث عبادة ابن الصامت رضي الله تعالى عنه وارضاه وهنالك خلاف في العلة التي يجري بها الربا فمن الفقهاء من علل - 00:02:00

بالادخار ومن الفقهاء من علل بالكيد ولذلك يمكن ان توجد هذه العلل الثلاث في فرع فيكون لحاق هذا الفرع بالاصل المنصوص عليه اقوى من فرع اخر وجدت فيه علة واحدة - 00:02:24

واضرب لذلك مثلا الارز مثلا ليس منصوصا عليه ولو نظرنا الى الارز لوجدنا انه مطعموم فيجري فيه الربا على قول من علل بالطعم وهو مذهب فقهائنا الشافعية والارز ايضا يدخل - 00:02:50

ويجري فيه الربا على قول من علل بالادخار والرز ايضا مكين فيجري فيه الربا على قول من علل الكيل اذا يجري الربا في الارز على العلل الثلاث على جميع التعليقات - 00:03:14

بخلاف التفاح مثلا فالتفاح على سبيل المثال يجري فيه الربا على قول من علل بالطعم وهو مذهب فقهائنا الشافعية لكن لا يجري فيه الربا على تعليل من علل بالادخار او من علل بالكيد - 00:03:35

ولذلك جريان الربا في الارز اقوى من جريان الربا في التفاح من هذه الناحية اذا اذا تقرر هذا واذا تقرر ان مذهب سادتنا الشافعية رحمة الله تعالى ان الربا يجري في النقود ويجري في المطعومات - 00:03:58

فحينئذ قواعد الربا الثلاث كالاتي اذا باع جنسا ربيوبا بمثله كان باع ذهبا بذهب او باع تمرا بتمرة فالذى يشترط ثلاثة اشياء يشترط التقابل فلا يتفرق كل من البائع والمشتري - 00:04:22

قبل التقابل ويشترط الحلول فلا يذكر الاجل في العقد ويشترط المماثلة بمعيار الشرع وما معنى المماثلة بمعيار الشرع اي كيلا في المكين وزنا في الموزون فالمكيل لا بد ان يماثل المكيل الاخر كيلا - 00:04:48

فلو تماثلا وزنا وهمما مكيلان فان ذلك ليس على معيار الشرع ولو تماثلا كيلا وهمما موزونان فان هذا ليس على معيار الشرع. فلا بد ان يكون التماثل بمعيار الشرع اذا تقرر هذا - 00:05:14

فان الناظم رحمة الله تعالى قال وانما يعتبر التماثل حال كمال النفع وهو حاصل اي ان التماثل المعتبر الذي يشترط بي بيع المبيع

بمثله ان يكون حال كمال النفع. لكن قبل ان استطرد في هذا نذكر القاعدة الثانية من قواعد الربا - 00:05:36

وهي اذا باع ربيويا بما يشاركه في العلة لكن يختلف في الجنس كان باع تمرا بارز او باع ملحا ببر مثلا فالواجب الحلول والتقابض ولا يجب التماثل واما اذا باع ربيويا بما يختلف معه جنسا وعلة - 00:06:02

كبيع بر بذهب فهنا لا يشترط شيء لا تقابل لا تماثل لا حلول نعود الى التماثل فنقول الناظم رحمة الله تعالى بين ان التماثل انما يعتبر اذا كان حال كمال النفع - 00:06:33

فقال وانما يعتبر التماثل حال كمال النفع وهو حاصل في لبن والتمر وهو بالرطب رخص في دون نصاب كالعنب ذكر الناظم رحمة الله تعالى ان شرط المماثلة لا تتحقق الا - 00:06:54

في حال الكمال. والمراد بحال الكمال اي في حال الجفاف لانها تلك حالة الكمال التي ينتفع بها بذلك الشيء فلا تتحقق المماثلة في العنب الا اذا صار زبيبا ولكن رطب الا اذا صار تمرا - 00:07:14

وبالتالي لا يصح بيع عنب لا يصح بيع عنب لعنب لماذا لتعذر المماثلة حال كونه رطبا ولا يصح ان تبيع عنبا بزبيب ايضا لتعذر المماثلة ولا يصح ان تبيع رطبا برطب ولا ان تبيع رطبا بتمر. لتعذر المماثلة - 00:07:37

بخلاف بيع زبيب بزبيب او تمر بت默 فانه يصح ولا يصح ان تبيع لحم ظأن رطب بلحمة ظأن رطب ايضا لتعذر المماثلة ولذلك سئل النبي صلي الله عليه وسلم انبع - 00:08:08

التمرة بالرطب فقال عليه الصلاة والسلام اينقص اذا جف الرطب اذا جف ينقص او لا ينقص قالوا ينقص يا رسول الله قال فلا اذا اذا هذا الحديث يدل على انه اذا تعذر المماثلة - 00:08:31

فلا يصح ان تبيع الشيء رطبا ولا يصح ان تبيع الشيء رطبا بجنسه جافا فلا تبيع عنبا بعنب ولا تبيع عنبا بزبيب اذا تقرر هذا بارك الله فيكم - 00:08:48

فان الناظم رحمة الله تعالى قال وانما يعتبر التماثل حال كمال النفع وهو حاصل في لبن تمام اي ان اللبن يستثنى حالة الكمال بالنسبة للبن حال كونه لبنا فلا يشترط ان يكون - 00:09:12

في حالة جفاف حتى تتحقق المماثلة بل اللبن حالة الكمال فيه ان يكون لبنا ومثل اللبن في هذا بارك الله فيكم سائر المأهات كالادهان كالزيوت زيت الزيتون وزيت النخيل وانواع الزيوت الاخرى - 00:09:35

فحال الكمال فيها ان تكون حال كونها زيتا او حال كونه لبنا ونحو ذلك وبالتالي اذا باع لبنا بلبن كان باع لبن غنم وهنا يشترط التماثل كيدا. واحد - 00:09:56

ويشترط الحلول اثنين ويشترط التقابض ثلاثة يشترط التماثل كيلا ويشترط الحلول اي عدم ذكر المدة ويشترط التقابض اي انهما لا يتفرقان بينهما شيء. كل واحد يقبض السلعة قبل التفرق ويشترط ايضا - 00:10:20

ان هذا اللبن لا يخلط بشيء اخر لا يختلط بمادة اخرى كماء مثلا ويشترط ان اللبن لا يغلى بالنار لانه اذا خلط بمادة اخرى او اذا غلى اللبن بالنار فان المماثلة حينئذ تتعذر - 00:10:47

اذ ان غليانه بالنار واحتلاطه بمادة اخرى هذا يمنع المماثلة بين المتجانسين سواء هذا اللبن كان لبنا طبيعيا او لبنا حامضا او لبنا رائيا فحينئذ بارك الله فيكم لابد فيه من الشروط الخمسة السابقة - 00:11:12

من التماثل كيله والحلول والتقابض والا يكون ذلك اللبن. قد غلي بالنار وايضا بارك الله فيكم الا يختلط ذلك اللبن بشيء. هذا اذا كان بيع لب مثلا بقر بلبن بقر او لبن غنم بلبن غنم. اما اذا كان - 00:11:37

سيختلف الجنس كان بيع مثلا لبن غنم بلبن بقر على سبيل المثال فحين اذا لا يشترط لا يشترط التماثل اصلا لا يشترط التماثل اصلا واذا تقرر هذا بارك الله فيكم - 00:12:02

تعلموا انه لا يصح ان يباع الجنين بالجنين لان الجنين اصله لبن لكن دخلته مواد في تركيبته فلا يصح ان يباع بجبن اخر لتعذر المماثلة لتعذر المماثلة. ولا يصح ايضا ان يباع - 00:12:21

الشيء بجنسه مثلاً ان تبيعه على سبيل المثال ان تبيع السمن باللبن. ايضاً لا يصح بيع السمن باللبن لتعذر المماثلة ايضاً كذلك لا يصح بيع الدقيق بالدقيق لتعذر المماثلة لا يصح بيع الدقيق بالخبز لتعذر المماثلة - [00:12:44](#)

لا يصح ان تبيع الدقيق بالحب ايضاً لتعذر المماثلة اذا تقرر هذا وانه لا يصح ان يباع الشيء رطباً بجنسه جافاً فان هذا فيه استثناء فان هذا فيه استثناء وهي مسألة العرايا - [00:13:09](#)

ولذلك عندما قال لك الناظم رحمة الله تعالى وانما يعتبر التماض قال كمال النفع وهو حاصل في لبن والتمر وهو بالرطب رخص في دون نصاب كالعنب؟ قال في لبن ذكر لك بعدها بعد ذلك مسألة العرايا - [00:13:30](#)

ومسألة العرايا بارك الله فيكم معناه ان تبيع الرطب بالنخل ان تبيع الرطب على رؤوس النخل بتتمر كيلاً ان تبيع الرطب على رؤوس النخل خرساً بتتمر كيلاً وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم - [00:13:50](#)

رخص في العرايا فالانسان قد يشتري الرطب لكن ليس عنده النقد لشراء الرطب وعنه تمر فيعطي لصاحب النخل تمراً ويأخذ منه ويأخذ منه ماذا؟ الرطب واضح هذا البيع رخص فيه النبي صلى الله عليه واله وسلم - [00:14:11](#)

وهو مستثنى من بيع المزابنة بيع المزابنة ان تبيع الشيء رطباً بجنسه جافاً وقد تقدم انه لا يجوز واضح؟ لتعذر المماثلة لكن هذا هذا مستثنى تبيع الرطب بارك الله فيكم يجوز بشروط - [00:14:39](#)

الشرط الاول ان يقدر الرطب الذي على رؤوس النخل ان يقدر بالخرس اي بالتقدير بالتخمين وان يقدر التمر الذي في الارض ان يقدر بالكيف ان يقدر بالكيل ويشترط ايضاً ان يكون - [00:14:59](#)

في دون خمسة اوجه وطبعاً في الرواية جاء في بالشك في خمسة اوسق او دون خمسة اوسق فاخذ الامام الشافعي رحمة الله تعالى بالاقل احتياطاً - [00:15:24](#)

اذا بارك الله فيكم هذه ثلاثة شروط يشترط ان يقدر الرطب في رؤوس النخل بالخرس اي بالتقدير كما مر معنا بالخرس في في الزكاة لو تذكرون ويشترط ان يقدر - [00:15:43](#)

التمر او التمر اه بالكيل ويشترط ان يكون في دون خمسة اوسق. هذى كم شروط ثلاثة ويشترط ان يكون ذلك بالتمر لورود النص فيه وفي الرطب قياساً على التمر والرطب فقط - [00:16:00](#)

لا في غيرهما من انواع الفواكه فلا يصح بيع العرايا في الجوز ولا في اللوز ولا في في بقية الفواكه لا يصح فقط في التمر الذي هو محل ورود النص - [00:16:25](#)

وفي الرطب بجامع القياس او للقياس لان اتاني الثمرتان التمر والعنب عفواً لو قلت الرطب خطأ. التمر العنبر لانها تاني لان هاتين الثمرتين التمر لان هاتين الثمرتين التمر والعنبر بارزتان - [00:16:42](#)

يمكن غرسهما لا تستتروا باوراق الشجر فبالتألي قال الفقهاء ان الرخصة وردت في التمر فيلحق بها العنبر قياساً سيأتي معنا ان التمر والعنبر يشتركان في بعض الاحكام منها وجوب الزكاة كما مر معنا - [00:17:05](#)

ومنها جواز المساقاة كما سيأتي معنا ومنها العرايا كما هو في هذا الموضع اذا تقرر هذا بارك الله فيكم والناظم رحمة الله تعالى قال وهو بالرطب رخص اي جاء على خلاف الاصل - [00:17:32](#)

اذ ان الاصل هو التحرير رخص في دون نصاب. قال في اقل من النصاب ومعلوم ان النصاب في الزروع والثمار خمسة اوسط فهو يشير الى ان شرط الجواز ان يكون - [00:17:52](#)

ان تكون الصفقة في اقل من خمسة اوسق قال فقهاؤنا الشافعي رحمة الله تعالى ويجوز ان تتعدد الصفقة. يعني مثلاً يمكن ان يعمل صفقة باربعة اوسط وصفقة اخرى باربعة اوسط وصفقة ثلاثة باربعة اوسط - [00:18:07](#)

لا اشكال ذلك صحيح لكن الذي لا يصح ان تكون الصفقة خمسة اوسق فاكثر قال وهو بـ طب اي التمر بالرطب تمام؟ روح اذا بيع بالرطب تمام؟ قال وهو بالرطب رخص في دون نصاب كالعنبر قوله كالعنبر اي انه يقاس - [00:18:24](#)

العنبر على الرطب يقاس العنبر على اه الرطب للعلة التي ذكرتها لك قبل قليل ثم قال الناظم رحمة الله تعالى وشرط لبيع ثمر او زرع

من قبل طيب الأكل شرط القطع - 00:18:50

جاء في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يbedo صلاحه جاء في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يbedo صلاحه - 00:19:12

وفي صحيح مسلم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحب او عن بيع الزرع حتى يشتد هذا الحديث يدل على انه لا يجوز ان تباع الثمرة حتى يbedo صلاحها - 00:19:29

ولا يجوز ان بيع الزرع حتى يشتد واستثنى الفقهاء رحمة الله تعالى ما لو باع الثمرة قبل بدو الصلاح او باع الثمرة او او باع الزرع قبل ان يشتد بشرط القطع - 00:19:47

فإذا بيع بشرط القطع فان ذلك جائز. صحيح ولذا قال الناظم رحمة الله تعالى وشرط لبيع ثمر او زرع من قبل طيب الأكل شرط القطع واذا تقرر هذا فاننا نقول - 00:20:08

وهذا حاصل المسألة نقول نفترض على سبيل المثال عندنا شجرة قدرة منجا ثمرتها المنجا فاذا كانت سبب الشجرة وهذه المنجا لم يbedo صلاحها بعد او هذا التفاح لم يbedo صلاحه بعد - 00:20:28

او هذا البرتقال لم يbedo صلاحه بعد فاذا كانت سبب الشجرة ها سبب الاصل الذي هو الشجرة او سبب الارض وفيها هذه الشجرة او سبب الشجرة. تمام؟ فان هذا جائز - 00:20:52

لان الثمرة حينئذ تابعة لا يشترط القطع ولا غير القطع. لا يشترط شيء هذا اذا كانت سبب الشجرة التي هي الاصل لان الثمرة حينئذ تابعة وهذا مثال للقاعدة الفقهية التي تقول يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا - 00:21:08

واما اذا كانت سبب الثمرة فقط فنننظر اذا كان بعد بدو الصلاح فانه لا يشترط القطع مطلقا لا يشترط القطع مطلقا اذا كان بعد بدو الصلاة واما اذا كان قبل بدو الصلاح فنننظر - 00:21:30

ان شرط القطع صحا وان لم يشرك القطع بان شرط الابقاء او سكت عن الشرف لم يذكر قطع ولا عدم القطع فانه لا يصح وهذه الصورة التي ذكرها الناظم رحمة الله تعالى فقال - 00:21:52

واشرط لبيع ثمر او زرع من قبل طيب الأكل شرط القطع فهو يتكلم على الثمرة منفردة ويتكلم اخرج ماذا؟ ما لو كانت تابعة وهو يتكلم بارك الله فيكم على ما - 00:22:13

لو كانت قبل بدو الصلاة اخرج ما لو كانت بعد بضوء الصباح فقال اذا كانت الثمرة منفردة اي يقع العقد على الثمرة واذا كانت بعد بدوه واذا كانت قبل بدو الصلاح فحينئذ يشترط القطع - 00:22:31

تفهم منه انه لو شرط الابقاء او لو سكت عن هذا الشرط اصلا فان العقد لا يصح ثم قال الناظم رحمة الله تعالى بيع المبيع قبل قبض ابطل كالحيوان اذ بلح قوبيل - 00:22:48

جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحكيم ابن حزام رضي الله تعالى عنه لا تبیعن شيئا حتى تقبضه وقول النبي عليه الصلاة والسلام لا تبیعن شيئا - 00:23:08

شيئا وقعت نكرة في سياق النهي فتعم اي شيء سواء كان هذا الشيء عقارا كارض او كان منقولا سواء كان هذا الشيء مطعوما او غير مطعون فلا تبع شيئا حتى - 00:23:26

تقبضه لانك اذا اذا قبضته دخل في ظمانك وليس لك ان تبیعن شيئا لم يدخل في ظمانك ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم عن ربح ما لم يضمن - 00:23:47

والقبض لم يأت له ضابط لا في الكتاب الكريم ولا في السنة النبوية ولا في اللغة العربية فالمرجع فيه الى العرف كل شيء قبضه بحسبه فقبض المنقول بنقله وقبض العقار بتخليته - 00:24:07

وقبض الشيء الذي يمكن ان يتناوله واحتللت المعاصرون هل يعتبر الشيك الشيك هذا هل يعتبر هذا قبضا او لا يعتبر قبضا واذا كان المرد في هذه المسألة الى العرف - 00:24:30

كما قال فقهاؤنا رحمة الله تعالى ان كما قال فقهاؤنا رحمة الله تعالى ان القبض لم يحدد شرعا ولا لغة فالمرجع فيه العرف فان المتعارف عليه ان الشيك يعتبر قبضا - [00:24:55](#)

المتعارف عليه ان الشيك يعتبر قبضا والله اعلم ثم قال الناظم رحمة الله تعالى بيع المبيع قبل قبض ابطل كالحيوان اذ بلحm قبل. هنا [00:25:13](#)

البيت تضمن مسأالتان تضمن مسأالتين هذا البيت تضمن مسألتين. المسألة الاولى بيع المبيع قبل قبضه - [00:25:37](#)

والمسألة الثانية بيع اللحم بالحيوان. بيع اللحم بالحيوان جاء في الحديث في مستدرك الامام الحاكم وفي السنن عند البيهقي ان [00:25:37](#)

هذا الحديث من مراجع ابن المسمى او ابن المسمى. اشتهر ابن المسمى جاء انه كان يكره ابن المسمى ويقول ابن المسمى ذكر [00:26:00](#)

ذلك الامام النووي رحمة الله تعالى في شرحه على صحيح مسلم - [00:26:28](#)

فعلى كل حال هذا الحديث من مراجع ابن المسمى او ابن المسمى ومعلوم انه اشتهر ان الامام الشافعى رحمة الله تعالى يحتاج [00:26:28](#)

بمراجعه لانها فتشتت فوجدت صحيحة اذ انه كان [00:27:16](#)

زوج ابنتي الصحابي الجليل ابي هريرة رضي الله تعالى عنه وارضاه وغالب ما يرسل يرسل عنه واضح ومنهم من يقول ان هذا ليس [00:26:48](#)

خاصا بسعيد وللحافظين الكباريين البيهقي والخطيب البغدادي كلام حول هذه المسألة نفيس يمكن ان يراجع في مظانه - [00:27:34](#)

على كل حال هذا الحديث من مراجع ابن سعيد واخذ به امام الشافعى اخذ بعمومه نهى عن بيع اللحم بالحيوان. فقال لا يصح بيع اللحم [00:27:56](#)

بالحيوان مطلقا سواء كان الحيوان مأكولا او غير مأكولا - [00:28:19](#)

وسواء كان اللحم من جنس الحيوان او من غير جنس الحيوان نهى عن بيع اللحم بالحيوان مطلقا واضح او لا هذه مسألة بيع اللحم [00:28:43](#)

بيع اللحم باللحم هذه المسألة تجري فيها قواعد الربا التي سبق ذكرها وطبعا اللحم اذا كان رطبا وبيع بلحm رطب من نفس الجنس [00:29:06](#)

لحم غنم رطب بلحm غنم رطب فان هذا لا يصح لتعذر المماطلة كما مر قبل قليل - [00:29:52](#)

واضح اذا بيع اللحم باللحم فهذا تجري فيها قواعد الربا السابقة بيع اللحم بالحيوان مذهب الامام الشافعى رحمة الله انه حرام مطلقا [00:29:52](#)

بهذا الحديث الذي ذكرته لكم اما بيع الحيوان بالحيوان - [00:30:06](#)

فهذا فيه تفصيل اذا كان بيع الحيوان بالحيوان وهما مختلفان في الجنس كبيع بقرة بخمس غنم بعناقه بسبع غنم [00:30:06](#)

مثلا واضح فاذا كان هنالك اختلاف في الجنس فان هذا جائز - [00:30:23](#)

واما اذا لم يكن هنالك اختلاف الجنس يعني كان من جنس واحد. مثلا ان بيع ماعز بمعاعز بقرة بقرة ناقه بناقه على سبيل المثال [00:30:23](#)

ننظر فان كان في هذين الحيوانين او اذا كان في احد الحيوانين او اذا لم يكن في احد الحيوانين لben والآخر ليس فيه لben فان هذا يصح [00:30:39](#)

او اذا كان في احد الحيوانين او اذا لم يكن في احد الحيوانين لben والآخر ليس فيه لben ايضا. فان هذا يصح. اذا عندنا ثلاثة [00:30:39](#)

صور في هذه الاخرية عندنا ثلاثة صور - [00:30:39](#)

الصورة الاولى اذا كان في الحيوان الاول في في مثلا في البقرة الاولى لben وفي البقرة الثانية لben فهذا لا يصح اذا كان في واحد منها [00:30:39](#)

لben لواحد منها فان هذا يصح - [00:30:39](#)

اذا لم يكن في واحد منها لben فان هذا يصح من باب اولى هذا ما يمكن ان نقوله في قول الناظم رحمة الله تعالى بيع المبيع قبل [00:30:39](#)

قبض ابطل كالحيوان اذ بلحm - [00:30:39](#)

اذ بلحm قوبيل ثم قال الناظم رحمة الله تعالى في ذكر بعض ما يترب على البيع قال والبيعان بالخيار قبل ان يفترقا عرفا وطوعا [00:30:39](#)

بالبدن ويشترط الخيار في غير السلم - [00:30:39](#)

ثلاثة او دونها من حين تم وان بما يباع عيب يظهر من قبل قبض جائز للمشتري يرده فورا على المعتمد ككون من تباع في اعتداد ذكر [00:30:39](#)

الناظم رحمة الله تعالى ما يتعلّق بالخيار - 00:31:00

والخيار معناه النظر في خير الامرين من امضاء العقد او فسخه النظر في خير الامرين من امضاء العقد او فسخه وينقسم الخيار الى  
قسمين اما خيار تزو او خيار نقص - 00:31:20

ف الخيار التروي هو خيار المجلس والشرق له سببان. السبب الاول المجلس ويسمى خيار المجلس والسبب الثاني الشرط ويسمى خيار  
الشرط واما خيار النقص ف منه خيار العيب. وسيأتي في الكلام الناظم رحمة الله. فالناظم رحمة الله تعالى ذكر - 00:31:42  
ثلاثة انواع من انواع الخيار. وهي خيار المجلس و خيار الشرط و خيار العين فبدأ بالاول وهو خيار المجلس فقال رحمة الله تعالى  
والبيعان والمراد بالبيعن البائع والمشتري بالخيار قبل ان يفترقا - 00:32:08

عرفا وطوعا بالبدن اي انه يثبت الخيار لكل من البائع والمشتري ما دام في المجلس لم يفترقا لم يفترق وينتهي هذا الخيار اي  
 الخيار المجلس بالتفرق فإذا تفرق بابداهها - 00:32:31

طوعا فان هذا الخيار ينتهي ومرد التفرق الى العرف ففي الدار الصغيرة بان يخرج واحد منها من الدار واضح و يختلف هذا في  
السوق بان يفارق مثلا اليوم تقول اذا كان في المحل بان يخرج واحد منها اما البائع او المشتري ان يخرج من المحل - 00:32:59  
والغالب هو المشتري يخرج من المحل فإذا حصل التفرق عرفان هذا الخيار ينتهي اذا خيار المجلس ثابت بالسنة لقول النبي صلى  
الله عليه وسلم البيعن بالخيار ما لم يفترقا وكانا جميا - 00:33:26

ينتهي خيار المجلس بارك الله فيكم بالتفرق بالبدن لكن هذا التفرق بالبدن ضابطه اولا العرف رابطه العرف ويشترط ان يكون طوعا  
كما قال لك الناظم رحمة الله طوعا فاخرج ما لو حمل احد المتعاقدين - 00:33:49

وفاء وفورق به المكان عن غير اختيار فلا ينتهي حقه في خيار المجلس واضح ولابد ان يكون هذا التفرق بالبدن لا  
بالكلام ولا بالروح لأن مات فلو مات احد المتعاقدين لا ينتهي حقه في الخيار - 00:34:13

بل ينتقل حقه لورثته ولو جن احد المتعاقدين لا ينتهي حقه في الخيار بل ينتقل حقه الى وليه واضح فا خيار المجلس ينتهي  
بالتفرق بالبدن طوعا وعرفا هذا اولا والامر الاخر الذي ينتهي به خيار المجلس بارك الله فيكم - 00:34:40

انه ينتهي انه ينتهي بالتخايل بان يقول كل واحد منها اخترتنا لزوم العقد او امضينا العقد فإذا اختار لزوم العقد فانه ينتهي حقهما  
في الخيار اما ان يقع التخايل منها كما في المثال السابق - 00:35:07

او من احدهما بان يقول واحد منها مثلا اخترت لزوم العقد فان حقه في الخيار يسقط ويبقى حق الاخر سواء صرخ بذلك فقال  
اخترت لزوم العقد او اسقط حقه تضمنا لأن يقول مثلا البائع للمشتري - 00:35:32

اختر لزوم العقل فإذا قال البائع للمشتري اختر لزوم العقد سقط حق البائع في الخيار. لأن قوله للمشتري اختر لزوم العقد يتضمن انه  
يسقط حقه في الخيار فيسقط حق البيع في الخيار ويبقى حق المشتري - 00:35:56

و خيار المجلس بارك الله فيكم هو محل خلاف طويل بين الفقهاء. قال به الشافعية و الحنابلة ويثبت خيار المجلس في كل معاوضة  
واقعة على عين لازمة من الجانبيين يثبت خيار المجلس في كل معاوضة. قولنا في كل معاوضة اخرج الهبة - 00:36:17

فلا يثبت فيها خيار المجلس واقعة على عين اخرج الاجارة لانها تقع على منفعة فلا يثبت فيها خيار المجلس قولنا لازمة من الجانبيين  
اخرج الوكالة فانه لا يثبت فيها خيار المجلس لانها ليست لازمة - 00:36:44

اذا يثبت خيار المجلس في كل معاوضة واقعة على عين ثابتة واقعة على عين لازمة من الجانبيين طبعا يذكرون انها اه لم تخرج  
مخرج الرخص ليخرجوا الحالة وليس فيها تملك قهري ليخرجوا الشفاعة - 00:37:04

فهذه خمسة قيود فيما يثبت فيه خيار المجلس اذا تقرر هذا بارك الله فيكم النوع الثاني من انواع الخيار هو خيار الشرط وهو ما  
ذكره الناظم رحمة الله تعالى بقوله - 00:37:24

ويشرط الخيار في غير السلم ثلاثة او دونها من حين اتم يشرط الخيار في غير السلام يصح ان يشرط كل واحد من العاقدين الخيار  
لنفسه او ان يشرط احد المتعاقدين الخيار لنفسه - 00:37:40

او لاجنبي بشرط ان تكون مدة الخيار ثلاثة ايام فاصل يوم يومين ثلاثة ايام. لا تزيد فاذا زادت المدة على ثلاثة ايام بطل العقد بطلة العقد هذا الشرط الاول الشرط الثاني ان تكون هذه المدة من تمام العقد - [00:38:01](#)

وليس من التفرق ولذلك قال لك الناظم رحمة الله تعالى ويشرط الخيار في غير السلم ثلاثة او دونها من حين تم اي من حين تمام العقد. هذا الشق الثاني والشرط الثالث لابد ان تكون هذه الايام - [00:38:30](#)

متولية فلو قال مثلا اه اشرط الخيار لكن اليوم العقد لكن لا يبدأ يعني اليوم العقد اشرط الخيار غدا بعد غد لا خيار بعده خيار اه هذا غير متوالي هذا لا يصح - [00:38:49](#)

هذا لا يصح لابد ان تكون متولية الشرط الرابع ان يكون المبيع مما لا يفسد في مدة الخيام ان يكون المبيع مما لا يفسد في مدة القيام. يعني على سبيل المثال لو ذهب واشتري طعاما جاهزا - [00:39:11](#)

اشترى ارز او دجاجا او ما شابه ذلك الطعام جاهز تمام واشرط فيه الخيار ثلاثة ايام واضح فان هذا لا يصح لماذا؟ لأن هذا يفسد في مدة الخيار. طبعا يفسد اذا لم يكن هناك وسائل للمحافظة عليه. يعني في في العادة انه يفسد اذا لم تكن - [00:39:28](#) هناك وسائل المحافظة عليه. هذا مثال بتصوري المسألة فقط فعلى كل حال هذه اربعة شروط لصحة خيار الشر وطبعا حديث او خيار الشرط ثبت في الحديث الذي رواه آآ الحاكم بن حبان في صحيحه حديث حبان بن منقذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا ابتعد اذا ابتعدت شيء - [00:39:54](#)

ان فاشترطوا الخيار ثلاثة وقل لا خلابة او كما قال صلى الله عليه واله وسلم وخيار الشرق يثبت في كل ما يثبت فيه خيار المجلس كل ما يثبت يعني قلنا خيار المجلس يثبت في ماذا - [00:40:21](#)

يثبت في كل معاوضة واقعة على عين لازمة من الجانبيين ليس فيها تملك قهري ولا خرجت مخرج الرخص خيار الشرقي يثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس الا فيما يشرط فيه التقابض - [00:40:40](#)

فما يشرط فيه التقابض لا يصح فيه خيار الشر مثل السلم لابد في السلم حتى يصح كما سيأتي معنا انه يسلم رأس المال كله في مجلس العقد ولذلك قال لكم صاحب الزيد كما سيأتي الشرط كونه منجزا وان يقبض في المجلس سائر الثمن - [00:40:59](#) وفي الربويات التي مرت معنا يشرط فيها القبض لا يصح خيار الشرط ولذلك قال لك الناظم رحمة الله اشارة الى هذا. ويشرط الخيار في غير السلام ثلاثة ويشرب الخيار في غير السلام - [00:41:23](#)

لماذا في غير السلام؟ لأن السلام يشرط فيه القذف قال ويشرط الخيار في غير السلام ثلاثة او دونها من حين تم قال وان بما يباع عيب يظهر لي من قبل قبض جائز للمشتري - [00:41:40](#)

يرده فورا على المعتاد كون من تباع في اعتدادي يقول لك الناظم اذا وجد في السلعة عيب فان من حق يعني طبعا القولون في السلعة هذا - [00:41:57](#)

مثل والا يعني الادق ان نقول اذا وجد في المبيع عيب سواء الذي وجد العيب هو البائع او وجد العيب المشتري البيع وجد العيب في الثمن او المشتري وجد العيب في السلعة - [00:42:17](#)

فاذا وجد في المبيع عيب فان من حق الطرف الذي وجد المبيعة الى الطرف الآخر بشروط شرطه الاول بارك الله فيكم ان يكون هذا العيب قدما - [00:42:33](#)

اي ان يكون هذا العيب قبل قبض السلعة. موجودا قبل قبض السلعة. هذا الشرط الاول بخلاف ما لو حدث العيب عند المشتري مثلا فانه ليس له ان يرد بالعين الشرط الثاني - [00:42:54](#)

ان يكون هذا المشتري مثلا ليس عالما بالعيب عند العقد انه لا يعلم العيب عند العقل. هذا الشرط الثاني اما اذا كان يعلم العيب عند العقد فليس له ان يرد - [00:43:16](#)

السلعة بذلك العين هذا الشرط الثاني والشرط الثالث بارك الله فيكم ان يكون هذا العيب ينقص العين او القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح ينقص العين مثلا اشتري بقرة او شاة - [00:43:33](#)

ثم تبين انها مقطوعة الذنب هذا نقص للعين. اشتري عبدا ثم تبين انه مقطوع الاصبع على سبيل المثال هذا نقص عين تمام او نقص القيمة كان اشتري سيارة ثم وجد فيها - 00:43:55

اشياء تنقص قيمتها هذا مع ان اجزاءها متكاملة لكن وجد فيها اشياء معينة مثلا بعض الاشياء آلة قديمة خربانة تمام آلة ليست آلة صناعة جيدة ليست الصناعة التي تسمى صناعة الوكالة وانما شركات تجارية في بعض القطع - 00:44:14

فهذا ينقص القيمة اذا سواه ان نقص العين سواء كان العيب ينقص العين او ينقص القيمة يفوت غرضا صحيحا فان له ان يرد السلعة. اما اذا كان العيب لا ينقص العين ولا ينقص القيمة. بمعنى لا يفوت غرضا - 00:44:39

فليس له ان يرد هذى ثلاثة شروط الرابع ان يكون الغالب في المبيع السلامة. من ذلك العيب اما اذا كان البيع الغالب فيه وجود ذلك العيب فليس له ان يرد. هذه اربعة شروط - 00:44:57

ويزيد شرط خامس نص عليه المصنف رحمة الله الناظم رحمة الله ان يكون الرد فورا بحسب العادة فلو تراخا في الرد سقط حقه في الرد ولذا قال لك الناظم رحمة الله - 00:45:15

وان بما يباع عيب يظهر من قبل قبض اي هذا الشرط الذي ذكرته لك ان يكون هذا العيب قبل القبض جائز للمشتري يرده فورا. هذا الشرط الثاني ان يكون الرد فورا - 00:45:32

قال يرده فورا على المعتاد قوله على المعتاد يعني اذا كان يصلی يكمل صلاته اذا كان يأكل يكمل اكله واذا كان في ليل فانه ينتظر الى الصباح مثلا لا يتصل على على مثلا على البائع في الساعة الثانية عشر ليلا او الواحدة ليلا وهو نائم. يقول لو وجدت عيبا في السلعة لا يلزمك هذا - 00:45:49

ولا يسقط حقه اذا انتظر الى الصباح واضح او لا قال يرده فورا على المعتاد ثم ذكر لك مثلا للعيب فقال كون من تباع في اعتدادي اي لو انه اشتري امة - 00:46:13

وعندما عاد الى بيته قالت له امة انا في حالتي عدة انا معتمدة هذا عيب واضح هذا عيب يمنعه من كمال الانتفاع بها وبالتالي له ان يردها بهذا العيب نقف هنا والله اعلم وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد واله وصحبه اجمعين - 00:46:28